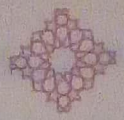

فَصْلٌ

أقوال أئمة السلف والسُّنَّة ومن بعدهم من أهل العلم في أنه لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وأنه لا يصح أحدهما إلا بالآخر

مذهب أهل السُّنَّة والحديث السابقين واللاحقين: أنه لا إيمان إلَّا بعمل، ولا عمل إلَّا بإيمان، وأنهما قرينان متلازمان لا ينفكان، ولا يصح أحدهما إلا بالآخر.

هذا مذهبهم الذي أجمعوا عليه وصرحوا به، وهو مذهب واضحٌ بيِّنٌ يخرج من مشكاة واحدة، ليس بينهم فيه اختلاف ولا غموض ولا لبس.

فمن وفَّقه الله تعالى للهداية، وأراد به الخير اتبعهم على ذلك، وقال بما قالوا، وكفَّ عما كفوا عنه، ولم يخرج عن إجماعهم، ويخالف مذهبهم باتباع أقوال غيرهم الذين خالفوا السلف الصالح في أبواب الإيمان، أو تتبع بعض المتشابه من كلام المتأخرين ممن عُرف بالسُّنَّة واتباع السلف كما قال أيوب السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ: ما أعلم أحدًا من أهل الأهواء إلَّا يخاصم بالمتشابه.

[«الإبانة الكبرى» (٨٣٥)]

وقال عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرد على الجهمية» (٢١٦): إن الذي يُريد الشُّذوذ عن الحقِّ يتّبع الشاذ من قولِ العلماء، ويتعلّق بِزلاتِهم، والذي يؤمّ الحقَّ في نفسِه يتبع المشهور من قولِ جماعتِهم، وينقلب مع جمهورِهم، فهما آيتان يُستدلّ بهما على اتباع الرَّجل وعلى ابتداعه. اهـ.

وقال الآجُري رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة» (١/ ٣٠١): علامة مَن أراد الله به خيرًا سلوك هذه الطَّريق: كتاب الله، وسنن رسول الله ﷺ، وسنن أصحابه رضي الله عنهم، ومن تبعهم بإحسان، وما كان عليه أئمة المسلمين في كل بلدٍ، إلى آخرِ ما كان من العلماءِ، مثل: الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والقاسم بن سلَّام، ومن كان على طريقتهم، ومُجانبة كل مذهبٍ لا يذهب إليه هؤلاء العلماء. اهـ.

ورَحِمَ اللهُ الإمام الأوزاعي إذ يقول: اصبر نَفسك على السُّنَّة، وقف حيث وقفَ القوم، وقل بما قالوا، وكُفَّ عمَّا كفُّوا عنه، واسلُك سَبيل سَلفك الصالح، فإنه يَسعكَ مَا وَسِعهُم.

[رواه اللالكائي (١/ ١٠٤)]

ومن أقوالهم في ذلك:

١ ـ قال أبو العالية رَحِمَهُ اللَّهُ (٩٠هـ) في قول الله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [البقرة: ١٧٧] يقول: تكلموا بكلام الإيمان، وحققوه بالعمل.

[«الشريعة» (٢٥٥)]

٢ ـ قال سعيد بن جبير (٩٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يقبل قول إلَّا بعمل، ولا يقبل عمل إلَّا بقول، ولا يقبل قول وعمل إلَّا بنية، ولا يقبل قول وعمل ونية إلَّا بنية موافقة للسُّنَّة.

[اللالكائي (٢٠)]

٣ ـ قال الحسن البصري (١١٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: لا يصلح قول إلَّا بعمل، ولا يصلح قول وعمل إلَّا بنية، ولا يصلح قول وعمل ونية إلَّا بالسُّنَّة.

[«السُّنَّة» لحرب (١٣٢)، و«الشريعة» (٢٥٨)]

وقال: لا يقبل الله قولًا إلَّا بعمل، من قال وأحسن العمل؛ قَبِلَ الله منه.

[«تفسير الطبري» (١٩/ ٣٤٠)]

وقال: الإيمان كلام، وحقيقته العمل، فإن لم يحقق القول بالعمل، لم ينفعه القول.

[«السُّنَّة» لحرب (١٣٢)، و«الشريعة» (٢٥٥)]

٤ ـ قال عبد الله بن عُبيد بن عُمير (١١٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: الإيمان بالله مع العمل، والعمل مع الإيمان، ولا يصلح هذا إلَّا مع هذا حتى يقدمان على الخير إن شاء الله.

[اللالكائي (١٥٧٩)]

٥ ـ قال عطاء بن أبي رباح (١١٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: . . فألزم الاسم العمل، وألزم العمل الاسم.

[«الإبانة الكبرى» (١٣٤٢)]

٦ ـ قال فرات بن سلمان رَحِمَهُ اللَّهُ: انتهينا مع ميمون بن مهران (١١٧هـ) إلى دير القائم، فنظر إلى الراهب، فقال لأصحابه: فيكم من بلغ من العبادة ما بلغ هذا الراهب؟

قالوا: لا.

قال: فما ينفعه ذلك ولم يؤمن بمحمد ﷺ؟

قالوا: لا ينفعه شيءٌ.

قال: كذلك لا ينفع قولٌ بلا عملٍ.

[«تاريخ الرقة» (٤٤)]

٧ ـ قال قتادة (١١٧هـ): لا يقبل الله قولًا إلَّا بعمل.

[«تفسير الطبري» (١٩/ ٣٤٠)]

٨ ـ قال حسَّان بن عطيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ: إن الإيمان في كتاب الله صار إلى العمل، فقال: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ ثم صيَّرهم إلى العمل،

فقال: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُولَٰٓئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ۝٤﴾ [الأنفال].

[«الإبانة الكبرى» (١٣٤٤)]

٩ ـ قال الزهري (١٢٥هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: كنا نقول: الإسلام بالإقرار، والإيمان بالعمل، والإيمان قول وعمل قرينان، لا ينفع أحدهما إلَّا بالآخر.

[رواه أبو عمرو الطلمنكي كما في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٢٩٥)]

١٠ ـ قال زيد بن أسلم (١٣٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: . . لا بد أن تعمل عملًا تصدق به إيمانك.

[«الإيمان» لابن أبي شيبة (١٣٦)]

١١ ـ قال الأوزاعي (١٥٧هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: أدركتُ مَن أدركت من صدرِ هذه الأمَّة، ولا يُفرِّقون بين الإيمانِ والعمل. .

وقال: الإيمانُ والعملُ كهاتين ـ وقال بإصبعيه ـ لا إيمان إلَّا بعملٍ، ولا عملَ إلَّا بإيمان.

[«السُّنَّة» لحرب (١٣٠)]

وقال: لا يستقيمُ الإيمانُ إلَّا بالقول، ولا يَستقيمُ القولُ إلَّا بالعملِ، ولا يستقِيمُ الإيمان والقولُ والعَمَلُ إلَّا بالنِّيةِ وموافقةٍ للسُّنَّة، وكان مَن مَضَى مِن سلفِنا لا يُفرِّقون بين الإيمان والعمل، العملُ مِن الإيمانِ، والإيمانُ مِن العملِ.

[«الإبانة الكبرى» (١١٨٣)]

١٢ ـ قال الوليد بن مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت الأوزاعي (١٥٧هـ)، ومالك بن أنس (١٧٩هـ)، وسعيد بن عبد العزيز (١٦٧هـ) ينكرون قول من يقول: إن الإيمان قول بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلَّا بعمل، ولا عمل إلَّا بإيمان.

[اللالكائي (١٥٨٦)]

١٣ ـ قال داود بن أبي هند (١٤٠هـ) رحمه الله: لا يستقيم قولٌ إلا بعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بنية موافقة السُّنَّة.

[«أصول السُّنَّة» لابن أبي زمنين (١٣٤)]

١٤ ـ قال محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان (١٤٥هـ) رحمه الله: لا يصلُحُ قولٌ إلا بعمل.

[«السُّنَّة» لعبد الله (٦٩٤)]

١٥ ـ قال سفيان الثوري (١٦١هـ) رحمه الله: لا يصلحُ قولٌ إلا بعمل.

[«السُّنَّة» لعبد الله (٦٨١)]

وقال: كان الفقهاء يقولون: لا يستقيم قولٌ إلا بعملٍ، ولا يستقيمُ قولٌ وعملٌ إلا بنيَّةٍ، ولا يستقيمُ قولٌ وعملٌ ونيةٌ إلا بموافقةٍ للسُّنَّة.

[«الإبانة الكبرى» (١١٨٥)]

١٦ ـ قال محمد بن مسلم الطائفي (١٧٧هـ) رحمه الله: لا يصلح قولٌ إلا بعمل.

[«السُّنَّة» لعبد الله (٦٨٠)]

١٧ ـ قال فضيلُ بن عياضٍ (١٨٧هـ) رحمه الله: لا يصلح قولٌ إلا بعملٍ.

[«السُّنَّة» لعبد الله (٦٨٠)]

١٨ ـ قال وكيع بن الجراح (١٩٦هـ) رحمه الله: قال أهل الإيمان: لا يجزئ قول إلا بعمل، وبعقد، وبإصابة السُّنَّة.

[«ذم الكلام» للهروي (٤٨١)]

١٩ ـ قال سفيان بن عيينة (١٩٨هـ) رحمه الله: أخذناه ممن قبلنا: قول وعملٌ، وأنه لا يكون قول بغيرِ عمل.

[«السُّنَّة» لعبد الله (٧١٦)]

٢٠ ـ قال محمد بن إدريس الشافعي (٢٠٤هـ) رحمه الله: وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ومن أدركناهم يقولون: إن

الإيمان: قول، وعمل، ونية، لا يُجزئ واحد من الثلاثة إلَّا بالآخر.

[تقدم تخريجه والكلام عليه (ص٢٣، ٢٤)]

٢١ ـ قال الحُميدي (٢١٩هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «عقيدته» (٣): . . وأن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقص، ولا ينفَعُ قولٌ إلَّا بعملٍ، ولا عملٌ وقولٌ إلَّا بنية، ولا قولٌ وعمَلٌ ونية إلَّا بسُنَّة.

٢٢ ـ أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: الإيمان لا يكون إلَّا بالعمل.

[«السُّنَّة» للخلال (٩٦٢)]

٢٣ ـ قال المُزني (٢٦٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السُّنَّة» (٨): . . لا إيمان إلَّا بعملٍ، ولا عمل إلَّا بإيمان.

٢٤ ـ قال سهل بن عبد الله التستري (٢٨٣هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ: الإيمان إذا كان قولًا بلا عمل فهو كفر، وإذا كان قولًا وعملًا بلا نية فهو نفاق، وإذا كان قولًا وعملًا ونية بلا سُنةٍ فهو: بدعة.

[«الإبانة الكبرى» (١١٩٦)]

٢٥ ـ قال الآجري (٣٦٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الشريعة» (٢/ ٦١١): لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق إلَّا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب ونطق باللسان، حتى يكون عمل بالجوارح. اهـ.

وقال (٢/ ٥٥٦): لا يصح الدين إلَّا بالتصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة، والزكاة والصيام، والحج، والجهاد، وما أشبه ذلك. اهـ.

٢٦ ـ قال ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإبانة الكبرى» (١١٧٥): فقد تلوت عليكم من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ما يدلُّ العقلاء من المؤمنين أن الإيمان قولٌ وعملٌ، وأن من صدَّق بالقول وترك العمل كان مُكذبًا، وخارجًا من الإيمان، وأن الله لا يقبل قولًا إلَّا بعمل، ولا عملًا إلَّا بقول. اهـ.

٢٧ ـ قال البغوي (٥١٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السُّنَّة» (١/ ١١): .. لن يكون الدين في محل القبول والرضا إلَّا بانضمام التصديق إلى العمل. اهـ.

٢٨ ـ قال ابن الحنبلي عبد الوهاب الشيرازي (٥٣٦هـ) في «الرسالة الواضحة» (٢/ ٨٠٢): والدلالة أيضًا على أن الإيمان قولٌ وعملٌ، قول الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

فأخبر الله تعالى أن القول لا يُرفع إلا بالعمل؛ إذ العملُ يرفعه، فدلَّ على أن قولًا لا يقترنُ بالعمل لا يُرفع.

وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا ﴿١٠٧﴾﴾ [الكهف: ١٠٧].

فأخبر أن كل من لا يقترِنُ عمله بقوله؛ فلا حظَّ له في الجنة.

وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴿٨٢﴾﴾ [طه: ٨٢]، فأخبر تعالى أنه لا يغفرُ إلَّا لمن يُجمع له القول والعمل، فهو لا ينفع أحدهما دون صاحبه.

وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾﴾ [البينة: ٧]، فوصف أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن القول لا ينفع إلَّا بالعمل، كما أن العمل لا ينفع إلَّا بالقول. اهـ.

٢٩ ـ قال العمراني الشافعي (٥٥٨هـ) في «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار» (٢/ ٧٦٨):

وقد أخبر الله سبحانه في القرآن أنه إنما يدخل العباد الجنة بالإيمان والعمل في آيات كثيرة. ولم يذكر الله في القرآن دخول الجنة بغير عمل، بل أخبر أنه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، وأخبر أنه لا يغفر

الشرك، فالقرآن لا يتناقض وإنما يؤيد بعضه بعضاً. وروي عن علي وابن مسعود أنهما قالا: لا ينفع قول إلا بعمل، ولا عمل إلا بقول، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا نية إلا بموافقة السُّنة.

وكذلك روي مثل هذا عن الحسن البصري، وسفيان الثوري، وابن جريج، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، ومالك بن أنس، وفضيل بن عياض، ووكيع، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والوليد، وأبي بكر بن عياش، وعبد الله بن المبارك، وهؤلاء هم العلماء الذين لا يستوحش من ذكرهم.

ولو لم يكن عليهم من الدليل إلا قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥]، فأخبر الله أنه لا يتم الإيمان إلا بالإخلاص والعمل لكان كافياً في الاستدلال. اهـ.

٣٠ ـ قال ابن تيمية (٧٢٨هـ) رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٣٣٤):

فلا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بعقد.

ومثل ذلك مثل العمل الظاهر والباطن؛ أحدهما مرتبط بصاحبه من أعمال القلوب وعمل الجوارح، ومثله قول رسول الله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات**»، أي: لا عمل إلا بعقد وقصد، لأن «إنما» تحقيق للشيء ونفي لما سواه، فأثبت بذلك عمل الجوارح من المعاملات، وعمل القلوب من النيات، فمثل العمل من الإيمان كمثل الشفتين من اللسان لا يصح الكلام إلا بهما؛ لأن الشفتين تجمع الحروف، واللسان يظهر الكلام، وفي سقوط أحدهما بطلان الكلام، وكذلك في سقوط العمل ذهاب الإيمان. اهـ.

وقال (٧/ ٦٢١): وقد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل،

وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجبًا ظاهرًا ولا صلاة ولا زكاة ولا صيامًا ولا غير ذلك من الواجبات لا لأجل أن الله أوجبها مثل أن يؤدي الأمانة، أو يصدق الحديث، أو يعدل في قسمه وحكمه من غير إيمان بالله ورسوله: لم يخرج بذلك من الكفر، فإن المشركين وأهل الكتاب يرون وجوب هذه الأمور، فلا يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي يختص بإيجابها محمد ﷺ. اهـ.

وقال (١٨/ ٢٧٢): فالظاهر والباطن متلازمان، لا يكون الظاهر مستقيمًا إلَّا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بُدَّ أن يستقيم الظاهر، ولهذا قال النبي ﷺ: **«ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد ألا وهي القلب»**. اهـ.

وقال في «شرح العمدة» (٢/ ٨٢): حقيقة الدين: هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل لله شيئًا فما دان لله دينًا، ومن لا دين له فهو كافر. اهـ.

٣١ ـ قال ابن القيم (٧٥١هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ في «الفوائد» (ص١٢٤): الإيمان له ظاهرٌ وباطن، وظاهره: قول اللسان وعمل الجوارح، وباطنه: تصديق القلب وانقياده ومحبته.

فلا ينفعُ ظاهرٌ لا باطن له، وإن حقن به الدماء وعصم به المال والذرية.

ولا يُجزئُ باطنٌ لا ظاهر له إلَّا إذا تعذَّر بعجزٍ أو إكراهٍ وخوف هلاكٍ.

فتخلُّف العمل ظاهرًا مع عدم المانع دليلٌ على فساد الباطن وخُلوِّه من الإيمان، ونقصُه دليلُ نقصِه، وقوَّتُه دليل قوته. اهـ.

٣٢ ـ قال عبد الرحمٰن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب ﷺ (١٢٨٥هـ): فلا ينفع القول والتصديق بدون العمل. اهـ.

وبعد؛ فهذا كلام أعلام السُّنَّة، ومصابيح الدُّجى، وأهل البصيرة والعلم والاتباع، وهو كلام نيِّرٌ واضح لمن أراد الله هدايته لاتباع آثارهم، لا يحتاج إلى بيانٍ ولا تُرجمان، قد اتفقت كلمتهم وأجمعوا على أنه لا إيمان إلَّا بعمل، ولا عملَ إلَّا بإيمان، وأنهما قرينان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، وأنه لا نجاة للموحِّد من عذاب الله إلا بالعمل، أجمعوا على ذلك ولم تُشكل عليهم الأحاديث الواردة في (الشفاعة)، ولا حديث (البطاقة)، ولا أحاديث (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة)، بل هم رواتها، وأوعيتها، وحملتها، وهم أولى الناس بفهمها ومعرفة المراد منها، فلم تشكل عليهم كما أشكلت على المتأخِّرين، ولم يفهموا منها نجاة الموحِّد من النار بمجرد التلفظ بالشهادتين، ولم يقل أحد منهم: إن من قال بركنية العمل في الإيمان لم يؤمن بأحاديث الشفاعة، ولا بأحاديث فضل كلمة التوحيد، بل آمنوا بها جميعًا، وبيَّنوا المراد من كل واحد منها لمن أشكلت عليه ولم يستطع فهمها ولا الجمع بينها، وردُّوا على من خالفها من المرجئة والخوارج وسائر أهل البدعة، فنسأل الله أن يسلك بنا سبيل السلف الصالح، وأن يبصرنا بما كانوا عليه من الهدى والحق.

فصل

المرجئة يحتجون بتقسيم بعض أهل العلم للإيمان إلى أصل وفرع لإسقاط ركنية العمل

تقدم في الفصل السابق كلام أئمة السُّنَّة وأهل الحديث والأثر أنه لا إيمان إلا بعمل، ولا عمل إلا بإيمان، وأنهما قرينان لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر.

هذا كلامهم الواضح البيِّن، الذي لا لبس فيه ولا اشتباه، وإن من عجيب أمر مرجئة عصرنا ممن يدعي اتباع السُّنَّة والحديث تركهم لهذه الأقوال الكثيرة الواضحة من أهل القرون المفضلة ومن بعدهم، وتتبعهم لكلام بعض أهل العلم في تقسيم الإيمان إلى (أصل) و(فرع) وتفسيرها بتفسيرات المرجئة التي تخالف مراد قائلها ومقصوده، للتوصل بذلك إلى أن هؤلاء العلماء موافقون له في إسقاط ركنية العمل، وأنه فرع وكمال في الإيمان يصح الإيمان بدونه ويكون من أهل الشفاعة.

ولا يخفى على كل ذي بصيرة أن هذا قول المرجئة الأوائل ومن تابعهم عليه من الجهمية والأشاعرة. ومن ذلك:

- قال أبو الحسن الأشعري: الإيمان هو التصديق بالجنان، وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه، فمن صدَّق بالقلب، أي: أقرَّ بوحدانية الله تعالى، واعترف بالرسل تصديقًا لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صحَّ إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنًا ناجيًا. اهـ.

[«الملل والنحل» للشهرستاني (١/١٠١)]

- وكذا البيهقي والحُليمي قسَّما الإيمان إلى (أصل وفرع) وقالا:

«الأصل»، وهو الإيمان بالله ورسوله وهو الذي ينقل من الكفر.
و«الفرع»، وهو الإيمان لله ورسوله، وهو الذي يكمل بكماله الإيمان، وينقص بنقصانه الإيمان، ولا يكفر تاركه.

«البيهقي يفرق بين الإيمان بالله، والإيمان لله، ويرى أن التصديق وقول اللسان: إيمان بالله، أما عمل القلب وعمل الجوارح فإيمان لله.

وثمرة هذا التفريق عنده وعند الحليمي: أن الكفر في مقابل الإيمان بالله، لا الإيمان لله، فترك العملين (عمل القلب والبدن) ليس كفرا!!».
[«الإيمان عند السلف» (٢/ ٣٠٤)]

فهؤلاء وغيرهم من أهل الكلام هم سلف مرجئة عصرنا في هذه المسألة.

وهذا التقسيم صحيح إذا ما حملناه على قول السلف الصالح في الإيمان أنه قول وعمل، وأن له ظاهر وباطن، وأن القول والعمل قرينان لا يصح إحداهما إلّا بالآخر، كذلك الأصل والفرع قرينان متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر، فلا يصح الأصل ولا يقبل إلّا بفرعه المتمم له، فهو فرع لازم، لا يتصوّر وجود الإيمان الباطن بدونه.

فمن أتى بالتوحيد والإقرار وبالتصديق الذي هو الأصل فإنه لا بد من أن يأتي بما يصدقه ويشهد له بصحة أصله الذي أتى به، وذلك بأن يأتي بفرعه الذي هو أعمال الجوارح، فإن لم يأت به كان تركه للعمل تكذيب للأصل، كما قال الآجري رَحِمَهُ اللهُ في «الشريعة» (٢/ ٦١٤): فالأعمال رحمكم الله بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يُصدِّق الإيمان بعمله بجوارحه مثل: الطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقًا منه لإيمانه. اهـ.

فالأصل الذي هو عمل الباطن يمتنع أن يقوم بالقلب ولا يظهر أثر ذلك على الجوارح، ويمتنع من باب أولى أن يكون تامًا بدون عمل ظاهر، وإذا زال هذا الأصل بالكلية زال الفرع معه ولا بُدَّ.

- قال أبو عبيد القاسم بن سلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «الإيمان» (٦٥): فهكذا الإيمان هو درجاتٌ ومنازل، وإن كان سمَّى أهله معًا اسمًا واحدًا، إنما هو عمل من أعمال تعبَّد الله به عباده، وفرضه على جوارحهم، وجعل أصله في معرفة القلب، ثم جعل المنطق شاهدًا عليه، ثم الأعمال.

وقال: وإنما تلك دعائم وأصول، وهذه فروعها زائداتٌ في شعب الإيمان من غير تلك الدعائم. اهـ.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ١٨٧): فإذا كان القلب صالحًا بما فيه من الإيمان علمًا وعملًا قلبيًّا لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق كما قال أئمة أهل الحديث: (قول وعمل)، قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازمٌ له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد. اهـ.

وقال (٧/ ٥٤٤): والمرجئة أخرجوا العمل الظاهر عن الإيمان، فمن قصد منهم إخراج أعمال القلوب أيضًا وجعلها هي التصديق فهذا ضلال بيِّن، ومن قصد إخراج العمل الظاهر قيل لهم: العمل الظاهر لازم للعمل الباطن لا ينفكُّ عنه، وانتفاء الظاهر دليلٌ انتفاء الباطن. اهـ.

والكلام في هذه المسألة يطول وذلك بتتبع كلام من يحتجون بهم ومعرفة سياقه، وأوله وآخره؛ حتى نقف على حقيقة قولهم وما يقصدون، ثم مقارنته بكلامهم الآخر حتى لا تكون أقوالهم متناقضة.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «الجواب الصحيح» (٤/ ٤٤): فإنه يجب أن يفسر كلام المُتكلِّم بعضه ببعض، ويؤخذ كلامه هاهنا وهاهنا، وتعرف

ما عادته يعنيه ويريده بذلك اللفظ إذا تكلم به، وتعرف المعاني التي عرف أنه أرادها في موضع آخر، فإذا عرف عُرفه وعادته في معانيه وألفاظه، كان هذا مما يُستعان به على معرفة مراده.

وأما إذا استعمل لفظه في معنى لم تجر عادته باستعماله فيه، وترك استعماله في المعنى الذي جرت عادته باستعماله فيه، وحمل كلامه على خلاف المعنى الذي قد عرف أنه يريده بذلك اللفظ بجعل كلامه متناقضًا، وترك حمله على ما يناسب سائر كلامه، كان ذلك تحريفًا لكلامه عن موضعه، وتبديلًا لمقاصده وكذبًا عليه. اهـ.

وهذا ما صنعه مرجئة عصرنا مع من احتجوا بهم على هذا التقسيم لإسقاط ركنية العمل، وبيان ذلك من وجوه:

١ ـ أن الذين قالوا بهذا التقسيم كابن منده، والمروزي، وابن تيمية، وابن رجب رحمهم الله وغيرهم قد نقضوا أصول المرجئة الذين يصححون إيمان العبد بدون عمل، فصنَّفوا الكتب في الرد على المرجئة الذين لا يقولون بركنية العمل، ويصححون إيمان العبد بمجرد إتيانه بالشهادة.

٢ ـ أن الذين يقسمون الإيمان إلى (أصل) و(فرع) من أهل السُّنَّة يكفِّرون تارك الصلاة تهاونًا وكسلًا، وينقلون إجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك، وهذا ما لا يقوله مرجئة عصرنا، بل يردونه أشد الرد!

وعليه؛ فإما أن يقال عمن قسَّم هذا التقسيم:

أ ـ إن ركن الصلاة من أصول الإيمان عندهم لا فرعًا من فروعه، فلا يصح إيمان العبد عندهم إلا به، فقد تضافرت الأدلة على وصف تاركها بالشرك والكفر، وسيأتي نقل كلام ابن تيمية رحمه الله ـ وهو ممن يقسم الإيمان إلى أصل وفرع ـ أن المراد بهذه الأحاديث الكفر والشرك الأكبر المخرج من الملة.

- قال الفُضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: أصل الإيمان عندنا وفرعه بعد الشهادةِ والتوحيدِ، وبعد الشهادةِ للنبي ﷺ بالبلاغِ، وبعد أداءِ الفرائضِ: صِدقُ الحديثِ، وحفظُ الأمانةِ، وتركُ الخيانةِ، والوفاءُ بالعهدِ، وصِلةُ الرحمِ، والنصيحةُ لجميعِ المسلمين، والرحمةُ للناسِ عامة.

[«السنة» لعبد الله (٧٩٣)]

- وقال جعفر بن بُرقان رَحِمَهُ اللَّهُ: كتب إلينا عمر بن عبد العزيز: أما بعد؛ فإن عُرى الدِّين، وقوائم الإسلام: الإيمان بالله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، فصلوا الصلاة لوقتها.

[«الإيمان» ابن أبي شيبة (ص٣٤)]

- وقال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ: ومن الأصول: الصلاة والزكاة والصوم وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلًا، وهذا هو الأمر الذي من آمن بأنه مفروض عليه، ثم قصَّر في بعضه بتوان، أو اشتغال، فهو ناقص الإيمان حتى يتوب ويرجع. اهـ.

[«المسائل والأجوبة» (ص٣٣١)]

- وقال أبو عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتاب «الإيمان» (٣٠) بعد أن ذكر الأحاديث في الحياء، وحسن العهد، ورد السلام وغيرها من شعب الإيمان، قال: فكلُّ هذا من فُروع الإيمان. اهـ.

بينما لمّا ذكر الصلاة والزكاة جعلهما من الأصول، بدليل أنه جعل التارك لهما كافرًا لا ينفعه النطق بالشهادتين وهو لا يؤديهما.

ب - أو يقال: كون تسميتهم أعمال الجوارح فرعًا من فروع الإيمان لا يعني عندهم أن ترك جميع الأعمال ليس كفرًا؛ بدليل تكفيرهم لتارك الصلاة، فبعض الأعمال عندهم من فروع الإيمان اللازمة التي ينتفي إيمان القلب بانتفائها، وبعض الأعمال من كمال الإيمان الواجب، وبعضها من كمال الإيمان المستحب، كما قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في

«مجموع الفتاوى» (٢/ ٣٨٢) وهو يتكلم عن هذه المسألة: «.. وجود الفروع الصحيحة مستلزم لوجود الأصول. اهـ.

ومما يزيد ذلك بيانًا أن بعض من يقسم الإيمان إلى أصل وفرع يجعل عمل اللسان ونطقه بالشهادة من فروع الإيمان، فعلى قول المرجئة يكون قول اللسان من فروع الإيمان التي يمكن الاستغناء عنها، ويصح الإيمان بدونها! وهذا لا يقوله إلا مرجئة الجهمية الذين خالفوا إجماع السلف وأئمة السُّنَّة في أنه لا يصح إيمان عبد قادر على النطق بالشهادة إلا بالنطق بها.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٠٩): فأما الشهادتان إذا لم يتكلم بهما مع القدرة فهو كافر باتفاق المسلمين، وهو كافر باطنًا وظاهرًا عند سلف الأمة وأئمتها وجماهير علمائها، وذهبت طائفة من المرجئة وهم جهمية المرجئة: كجهم والصالحي وأتباعهما إلى أنه إذا كان مُصدِّقًا بقلبه كان كافرًا في الظاهر دون الباطن، وقد تقدم التنبيه على أصل هذا القول وهو قول مبتدع في الإسلام لم يقله أحد من الأئمة. اهـ.

فالنطق باللسان وإن قالوا: هو من فروع الإيمان؛ فإنما يريدون به أنه فرع لازم يدل انتفاؤه على انتفاء الملزوم.

وكذلك يقال في أعمال الجوارح الظاهرة: إنها لازمة للإيمان الباطن لا تنفك عنها البتة، وانتفاؤها بالكلية يدل على أنه لم يبق في القلب إيمان.

- قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (٧/ ٥٤٢): وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له، لزم ضرورة أن يتحرك البدن بموجَب ذلك من الأقوال الظاهرة والأعمال الظاهرة، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال

هو موجب ما في القلب ولازمه ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضًا تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر، لكن القلب هو الأصل، والبدن فرع له، والفرع يستمد من أصله، والأصل يثبت ويقوى بفرعه. اهـ.

وقال (١٣/ ٢٣٤): فإن اعتقاد القلب أصل لقول اللسان، وعمل القلب أصل لعمل الجوارح، والقلب هو ملك البدن. اهـ.

وقال (٦/ ٦٢١): قد تبين أن الدين لا بد فيه من قول وعمل، وأنه يمتنع أن يكون الرجل مؤمنًا بالله ورسوله بقلبه، أو بقلبه ولسانه ولم يؤد واجبًا ظاهرًا، ولا صلاة ولا زكاة ولا صيامًا ولا غير ذلك من الواجبات. . ومن قال: بحصول الإيمان الواجب بدون فعل شيء من الواجبات - سواء جعل فعل تلك الواجبات لازمًا له، أو جزءًا منه فهذا نزاع لفظي - كان مخطئًا خطأ بيّنًا، وهذه بدعة الإرجاء التي أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف، والصلاة هي أعظمها وأعمها وأولها وأجلها. اهـ.

فهذا كلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بيِّنٌ واضح في عدم قبول إيمان عبد من غير عمل، وهو من الذين يحتجون بتقسيمه للإيمان إلى أصل وفرع ولكن فهموا من هذا التقسيم غير ما أراده منه قائله، فحرفوه على عقيدتهم الإرجائة فأسقطوا به ركنية العمل، وصححوا إيمان العبد بدون عمل الجوارح فوافقوا بذلك المرجئة الأولى التي (أعظم السلف والأئمة الكلام في أهلها، وقالوا فيها من المقالات الغليظة ما هو معروف).